

## واقع التقويم الصفي لتلاميذ الصفوف (1-3) من التعليم الأساسي ومتطلبات تطويره في اليمن 2005م

### فريق الدراسة

د. ظاهر حامد الحاج د. محمد حسن المسوري

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التقويم الصفي المتبع لدى معلمي الصفوف (1-3) من التعليم الأساسي ومتطلبات تطويره في اليمن، بحسب أغراضه، وتوقيت استخدامه، وتنوع وسائله للعام الدراسي 2003/2004م، من ناحية، وتقصي مدى اختلاف تقديرات عينة الدراسة في الحكم على مستوى الممارسات المتبعة لدى المعلمين في تقويم تلاميذهم باستمرار على مدار العام الدراسي من ناحية أخرى على مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) باختلاف متغيري المنطقة، وعدد سنوات الخبرة، والتفاعل بينهما من جهة، ونوع الوظيفة (العمل) ومستوى التأهيل، ونوعه، والتفاعل بينهما من جهة أخرى، لتشكّل بمؤشراتهما دافعاً للاهتمام، بما ينبغي أن تكون عليه ممارسات المعلمين ونشاطاتهم تجاه عملية التدريس، وتقويم تلاميذهم باستمرار، على مدار العام الدراسي، بما يتفق وخصوصية الحلقة الدراسية، ويلبي متطلبات تحقيق النمو الشامل لجميع جوانب شخصية الأطفال وإعدادهم للتعلم اللاحق.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم إعداد أداة القياس (قوائم الممارسات) بصورتها النهائية المكونة من ثلاثة مجالات رئيسية، كإطارات موحدة لـ (11) مجالاً فرعياً والمكونة من (89) فقرة تتناول مجمل السلوكيات المتعلقة بالتقويم بحسب أغراضه وتوقيت استخدامه، وتنوع وسائله الاختبارية (التراكمية) لوصفية والمحيية، والتوثيقية من جهة، والاختبارية بأنواعها المختلفة وفقاً للعديد من المواصفات والمعايير لإعدادها وإخراجها، وتقنينها، وتطبيقها، وتصحيحها من جهة أخرى على إثر تقنينها لإجراء التعديلات عليها طبقاً لملاحظات المحكمين، وحساب معامل الثبات لأداء عينة الدراسة الاستطلاعية باستخدام... فكان (0.83) على جميع فقرات المقياس، وهذا يُعد مقبولاً للقيام بأغراض الدراسة، وبتطبيق أداة القياس على عينة الدراسة المكونة من (853) معلماً وموجهاً للصفوف الثلاثة الأولى، ومدراء المدارس للتعليم الأساسي - تم اختيارها بشكل عشوائي متعدد المراحل من خمس محافظات ممثلة لبقية محافظات الجمهورية وبنسبة (1.39%) من حجم مجتمع الدراسة، منهم

(71.75%) للمعلمين، (6.33%) للموجهين (21.92%) لمدراء المدارس من إجمالي حجم العينة.

وبفرز البيانات وتحليلها، بدلالة محكات - لتحديد درجة الممارسة ومستوى تقديرها، على مقياس ثيرستون الثلاثي المحدد بالتقديرات (دائماً، نادراً، لا تمارس) وبالدرجات لكل منها على التوالي (1، 2، 3) - ت وصلت الدراسة إلى النتائج والمؤشرات التالية:

- سجلت تقديرات عينة الدراسة على جميع فقرات المقياس ضمن مدى الدرجات (1.73-2.8) وسط عام مرجح (2.5089) وبانحراف معياري (0.1667) وبمعدل عام للتشتت النسبي يصل إلى (6.64%) من الإجماع الكلي لتقديرات عينة الدراسة.

- كشفت نتائج الدراسة - لتقديرات عينة الدراسة على جميع فقرات المقياس - عن وجود مستويين للممارسات أحدهما سجل نسبة (53.93%) من إجمالي عدد الفقرات للممارسات الواقعة ضمن مستوى التقدير (دائماً) وبوسط عام مرجح يصل إلى (2.6873) وانحراف معياري (0.1071) وبمعدل عام للتشتت النسبي يصل إلى (3.98%) من الإجماع الكلي لتقديرات عينة الدراسة، والآخر بنسبة (44.94%) من إجمالي عدد الفقرات للممارسات الواقعة ضمن مستوى (نادراً) وبوسط عام مرجح يصل إلى (2.3221) وانحراف معياري (0.17199) بمعدل عام للتشتت النسبي يصل إلى (7.41%) من الإجماع الكلي لتقديرات عينة الدراسة، فيما عدا تلك الفقرة الواقعة ضمن مجال وسائل التقييم التراكمية المتعلقة باستخدام البطاقة المدرسية لتدوين الفحوص الطبية للتلاميذ نالت أقل التقديرات ضمن مستوى التقدير (لا تمارس)، الأمر الذي يوضح مدى تجانس التقديرات واتفاقها بإجماع يصل إلى (93.36%) من إجمالي حجم العينة للممارسات الواقعة ضمن مدى الدرجات (1.77-2.88) ومستوى التقدير (دائماً، نادراً) لتكون في مقدمة الاهتمامات لدى الجهات المختصة سواء كان ذلك بالتأكيد على الممارسات الواقعة ضمن مستوى التقدير (دائماً) أو الارتقاء بمستوى أداء الممارسات الواقعة ضمن مستوى التقدير (نادراً) أو بإعادة النظر في آلية الممارسات الواقعة ضمن مستوى التقدير (لا تمارس).

- سجلت تقديرات عينة الدراسة للممارسات الواقعة ضمن مستوى التقدير (دائماً) المتعلقة بوسائل التقييم الاختبارية نسبة (63.83%) ونسبة (63.64%) للممارسات المتعلقة بأنواع التقييم بحسب أغراضه وتوقيت

استخدامه، ونسبة (20.00%) للممارسات المتعلقة بوسائل التقييم اللاختبارية (التراكمية) من إجمالي عدد الفقرات لكل منها على حدة.

- احتلت الممارسات المتعلقة بالتقويم الختامي المرتبة الأولى بمعدل عام للتشتت النسبي يصل إلى (2.64%) يليها الممارسات المتعلقة بإخراج الاختبارات بمعدل (2.84%) و(5.42%) للممارسات المتعلقة بالتقويم القبلي، (6.70%) للممارسات المتعلقة ببناء الاختبارات، و(7.07%) للممارسات المتعلقة بتقنين الاختبارات، و(7.76%) للممارسات المتعلقة باستخدام سجلات الملاحظة، (8.27%) للممارسات المتعلقة بالتقويم البنائي، و(8.50%) للممارسات المتعلقة باستخدام مقاييس التقدير الكمي، (8.75%) للممارسات المتعلقة بتصحيح الاختبارات، و(17.60%) للممارسات المتعلقة باستخدام البطاقة المدرسية وهذا يقود إلى استنتاج مفاده، أن التقويم لتلاميذ الصفوف الثلاثة الأولى من التعلم الأساسي مازال يفتقد الدور التشخيصي والبنائي والعلاجي مع الممارسات المتعلقة بتلافي أخطاء القياس.
- كشفت نتائج الدراسة بحسب عدد سنوات الخبرة عن مستوى متقارب لتقديرات عينة الدراسة ضمن مدى الدرجات (2.504-2.525) لذوي الخبرة (4) سنوات فأكثر، أعلى من تقديرات ذوي الخبرة (0-3) سنوات.
- أما بحسب المنطقة، فإن تقديرات أبناء الريف كانت أعلى من تقديرات أبناء الحضر بمستوى متدني بلغ متوسطه (2.542) وانحراف معياري (0.303).
- أما بحسب الوظيفة، فإن تقديرات مدراء المدارس، كانت أعلى من تقديرات بقية الفئات بمستوى متدني يصل متوسطه (2.542) وانحراف معياري (0.251) يليه فئة المعلمين بمتوسط (2.527) وانحراف معياري (0.288) في حين سجلت تقديرات فئة الموجهين متوسط (2.186) وانحراف معياري (0.372)، ما يشير إلى عدم كفاءة برامج التأهيل أو التقنين للعمل في التوجيه أو التدريب أثناء الخدمة للمعلمين بالشكل المطلوب.
- أما بحسب مستوى التأهيل، فإن تقديرات فئة الحاصلين على مؤهل الثانوية فأدنى كانت أعلى من تقديرات بقية الفئات بمتوسط (2.5515) وانحراف معياري (0.2715) يليه فئة الحاصلين على الدبلوم المتوسط (دون الجامعي) بمتوسط (2.489) وانحراف معياري (0.351) في حين احتلت تقديرات فئة الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى على المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.301) وانحراف معياري (0.373).

- أما بحسب نوع التأهيل (تربوي، غ.تربوي) فإن تقديرات عينة الدراسة مقارنة ضمن مدى الدرجات (2.50-2.512) وبانحراف لكل منها على التوالي يصل على (0.325)، (0.293) وحدة معيارية- ما يشير إلى عدم كفاءة برامج التأهيل أو التدريب التربوي أثناء الخدمة.
- كشفت نتائج تحليل التباين الثنائي (2×3) على مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيري الخبرة، والمنطقة، وعن وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير التفاعل ما بين متغيري (عدد سنوات الخبرة × المنطقة) وذلك في التأثير على تقديرات عينة الدراسة وفقاً لعلاقة طردية ترتفع بزيادة عدد سنوات الخبرة لأبناء الريف وتخفض بالمقابل لدى أبناء الحضر، وهذا يعود لأسباب قد تُعزى لتأثير الصعوبات المادية والاقتصادية، وارتفاع أنصبة المعلمين من الحضر، وعدد الطلاب وتدني مستوى التقديرات الاجتماعية لأبناء الحضر بالمقارنة مع أبناء الريف.
- أما بحسب الوظيفة، ومستوى التأهيل ونوعه، فقد كشفت نتائج تحليل التباين الثلاثي (2×3×3) على مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى للوظيفة ولصالح مدرء المدارس، مقابل المعلمين والموجهين، وفروق ذات دلالة إحصائية تُعزى بمستوى التأهيل ولصالح فئة الحاصلين على مؤهل الثانوية فأدنى مقابل الحاصلين على مؤهل الدبلوم المتوسط (دون الجامعي) والجامعي فأعلى، وعن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير متغير نوع التأهيل والتفاعلات ما بين (الوظيفة × مستوى التأهيل)، (الوظيفة × نوع التأهيل)، (مستوى التأهيل × نوعه)، (الوظيفة × مستوى التأهيل × نوعه).

#### وعلى ذلك خرجت الدراسة بعدد من التوصيات، أهمها:

- 1- تضمين برامج التأهيل في الكليات والمعاهد العليا لإعداد المعلمين بمواد نظرية وعملية تتعلق بالتقويم بحسب أغراضه، وتوقيت استخدامه، وتنوع وسائله.
- 2- إعادة تدريب معلمي الصفوف الثلاثة من التعليم الأساسي أثناء الخدمة على استراتيجيات تقييمية ذات أداءات نوعية تبعاً لتنوع أغراض التقويم ووسائله.
- 3- تحسين كفاءة معايير القبول والالتحاق بالمعاهد والكليات لإعداد المعلمين والتقنين للعمل والتوجيه للصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الأساسي.

4- تزويد المعلمين بالمقاييس الوصفية والكمية وتدريبهم على استخدامها وبناء الاختبارات.

5- تحديد محكات علمية وتربوية للحكم على نجاح الطلاب وترفيعهم من مستوى دراسي إلى آخر يليه.